

شروط العمل بخبر الواحد

اشترط العلماء في قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به شروطاً كَفَلَتْ الاحتجاج به، والعمل بما فيه .

وبهذه الشروط، اندفعت الشبه التي أثارها المشككون حول الحديث وأصبح لا مجال لطعنهم، وقولهم: «إن الراوى يجوز عليه الكذب أو الغلط مع احتمال الصدق، فثبوت الخبر عن الرسول ﷺ غير مقطوع به» .

لا مجال لمثل هذا القول، فإن الشروط التي اشترطها الأئمة والعلماء كانت كافية في ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب وهذه الشروط منها ما هو في راوى الحديث، ومنها ما هو في متن الحديث .

أما الشروط الخاصة براوى الحديث فهي:

١ - العدالة .

٢ - الضبط .

٣ - أن يكون فقيهاً .

٤ - أن يعمل الراوى بما يوافق الخبر ولا يخالفه .

٥ - أن يؤدى الحديث بحروفه .

٦ - أن يكون عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ .

وأما الشروط الخاصة بالحديث فهي:

١ - أن يكون متصل السند برسول الله ﷺ .

٢ - خلوه من الشذوذ والعلة .

٣ - ألا يخالف السنة المشهورة قولية كانت أو فعلية .

٤ - ألا يخالف ما كان عليه الصحابة والتابعون، وألا يخالف عموم

الكتاب أو ظاهره .

٥ - ألا يكون بعض السلف قد طعن فيه .